اسم المصدر: الشرق الاوسط

التاريـــخ: 01-08-2009 رقم العـدد: 11204 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 37 رقم القصاصة: 1

في إحدى إجاباته، حذر من التبعات السياسية والأمنية، الناجمة عن التأخر في إغلاق ملف من لا يحملون الجنسية «البدون» ويعيشون على الأراضي السعودية، منطلقا في تحذيراته تلك من إشكالية تكاثر أعدادهم والتي ستسهم في تعقيد الموضوع أكثر فأكثر، فيما لم يفته انتقاد حالة البطء الشديد، في إنهاء هذا الملف على الرغم من صدور أوامر عليا بضرورة معالجة أوضاع تلك الفئة.

قضايا الفقر وتدني مستوى الخدمات الصحية والسكن وغيرها حضرت بقوة في حوار مطول خص به الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان «الشرق الأوسط» من الرياض، والتي جالت فيه بدورها في كثير من القضايا، وتوقفت به للتعليق على تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر قبل أيام.

وهو يرى أن مشكلة الحريات الصحافية في السعودية، لا تتعلق بالسلطة، بقدر ما هي معلقة بسلطة أخرى يقول إنها تتمثل في «رؤساء التحرير»، وهو «ما أوجد التباين في مستوى الحرية والتعاطي الشفاف مع القضايا بين وسائل الإعلام المختلفة»، على حد قوله. كما أن الترحيب الغربي الكبير بعمله وزملاؤه، جعل علامات الاستفهام ترسم بشكل كبير، لناحية ما إذا كانت السفارات الأجنبية في السعودية تدعم أعمالهم أم لا. فإلى نص الحوار:

د. مفلح القحطاني لـ الشرق الأوسط: نرى ضرورة علانية محاكمات المطلوبين أمنيا لقطع الطريق أمام من يتوهم أنها تجرى في غرف مغلقة

رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية: التأخر في إغلاق ملف «البدون» سيعقد المشكلة

نسعى لنشر ثقافة الحوار بين الجميع كما أسس لها خادم الحرمين الشريفين

• مشكلة الحريات الصحافية لا تتعلق بالسلطة.. بل برؤساء التحرير

عمل هيئة الأمر بالمعروف لا يُعتبر تضييقا على الحريات العامة

• نأخذ على التقارير الدولية المبالغة وتضخيم الحالات الفردية

اسم المصدر: الشرق الاوسط

التاريـــخ: 01-08-2009 رقم العـدد: 11204 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 37 رقم القصاصة: 2

حوار

تركي الصهيل

● بعد 5 سنوات من انطلاق أعمال الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في 9 مارس (آذار) 2004، ما الذي تغير برأيك خلال هذه الفترة، على صعيد الوضع الحقوقي في الداخل؟

ـ نعتقد بأن تغييرا ملموسا قد حدث، صحيح أنه يختلف من مجال إلى آخر ومن جهة إلى أخرى لكن الإحساس بهذا التغير موجود وملاحظ حيث يلاحظ ارتفاع نسبة وعي الأفـراد بحقوقهم وتوجه الدولة ـ وخصوصا القيادات العليا ـ لدعم هذا الموضوع وذلـك من خلال دعم عمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان وإصدار العديد من الأنظمة والقوانين والقرارات التي تهدف إلى المحافظة على الحقوق وكفالتها.

● كيف تنظرون إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة السعودية مؤخرا لصالح تعزيز حقوق الإنسان في البلاد؟ وهل تعتقدون أنها كافية؟

ـ في ما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البلاد فهي جهود مقدرة ومرحب بها ولكننا نتطلع إلى المزيد وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بتفعيل المراقبة في مرحلة التطبيق والممارسة فلا يزال هذا الجانب يحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام، وقد سرّنا صدور الموافقة السامية بالتأكيد على إمارات المناطق والوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة بضرورة الالتزام بما نصت عليه الأنظمة والتعليمات من كفالة لحقوق الأفراد وحرياتهم وعدم جواز اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعا أو نظاما. والطلب ممن يطلب منه تنفيذ أي إجراء خطأ يمس تلك الحقوق أو الحريات أن يعيد ذلك الإجراء إلى متخذه لتصحيحه وإلا تحمل المسؤولية.

● تركزون في تقاريركم التي تصدرونها عادة، على قضايا، مثل الصحة والتعليم وغيرها، فلماذا يأتي هذا التركيز على هذين الملفين تحديدا؟

ـ نحن نركز على كل المواضيع والقضايا التي تمس حقوق المواطنين والمقيمين بشكل عام ولا شك أن الحق في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة والتعليم من أهم تلك الحقوق التي ينبغي الإيفاء بها.

● انتقدتم في سياق تقاريركم صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كيف تنظرون إلى الخطوات التطويرية التي اتبعها الجهاز في ظل رئاسته الجديدة؟

ـ جهود رئاسة الهيئة نحو تدريب كوادرها وحث رئاستها للعاملين في هذا الجهاز على توخي حسن الظن والالتزام بالتعليمات هي جهود مقدرة ومرحّب بها. فتحديد آليات عمل أعضاء الهيئة وتدريبهم وعلى وجه الخصوص الميدانيون منهم سيضمن صيانة حرية الناس وفي الوقت نفسه يسمح لجهاز الهيئة بالقيام بواجباته الهامة نحو المجتمع.

● هل تعتقدون أن العمل الذي تقوم به هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يدخل في إطار التضييق على الحريات العامة؟

ـ لا، لا نعتقد ذلك إلا إذا كان هناك تعدٍّ أو تجاوز للقواعد الشرعية أو الأنظمة المرعية أو مخالفة من جانب العاملين في الهيئة للتعليمات فلا شك أن ذلك يعد مخالفة يجب منعها.

● كيف تقيمون وضع حقوق المرأة في السعودية؟

ـ نلمس تقدما في ما يخص قضية حقوق المـرأة بشكل عام فهناك إدراك بدأ يظهر بأهمية دعم المرأة في أغلب الجوانب وإدراك أهمية إسهامها في عملية التنمية بجوانبها كافة، مما حفز التوجه إلى تحسين وضعها وإعطائها حقوقها التي كفلها لها الإسلام، فقد اتخذت الحكومة خطوات في هذا المجال وحرصت القيادة العليا للبلاد على دعم المرأة لتولي بعض المناصب القيادية فتم تعيين نائبة وزير ومديرة لجامعة وكذلك تعيينات عليا في وزارة التربية والتعليم والصحة لبعض النساء كما أتيحت الفرصة لقيام المرأة السعودية بالمشاركة في أعمال مجلس الشورى كمستشارات، وفُتح لها بعض التخصصات الجديدة في بعض الجامعات.

وتأمل الجمعية أن تستمر هذه الخطوات وأن تترجم على أرض الواقع من قِبل الأجهزة المعنية، فالأنظمة التي تكفل للمرأة حقوقها موجودة في معظم الأحيان، ولكن الخلل في تطبيقها من قبل بعض الجهات، أو تفسيرها بشكل غير صحيح ومع ذلك يجب النظر في نصوص الأنظمة والتعليمات التي تنتقص من حقوق المـرأة، أو من شخصيتها القانونية بشكل يخالف قواعد الشريعة الإسلامية والأنظمة السارية.

● تفرض القوانين والمواثيق الدولية عدم تقييد حرية التنقل، سواء للذكر أو الأنثى، وهنا يبرز تساؤل حول ما إذا كان منع المرأة من قيادة السيارة يدخل في هذا المفهوم؟

ـ تطوير وسائل النقل العام لفئات المجتمع كافة وتسهيل عملية التنقل للجميع هو أمر حتمي وحق من حقوق الجميع، ويتضمن ذلك العمل من أجل توفير وسائل النقل المختلفة لتسهيل أمر التنقل للجميع، فالاستعانة بسيارة خاصة وسائق خاص في حال عدم وجود من يقوم بنقل المرأة من أفراد أسرتها هو أمر مكلف ولا تستطيع الكثير من النساء توفيره ولذا نأمل ونتطلع إلى توفير وسائل نقل عامة آمنة ومناسبة للجميع.

أما موضوع قيادة المرأة للسيارة فهذا موضوع يتداخل فيه الكثير من العناصر الدينية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وأعتقد أن المجتمع السعودي سيأخذ وقتا طويلا قبل أن يتخذ قرارا بشأنه.

● هل وجدتم قبولا لدى الشارع السعودي للعمل الذي تقومون به؟ وهل لا تزال أزمة الثقة في مفهوم حقوق الإنسان موجودة حتى الآن؟

ـ نعم، هناك قبول وتفهم لعمل حقوق الإنسان ومن لديه مظلمة أو شكوى يتطلع إلى الجهات الحقوقية لإنصافه، ومع ذلك لا زال هناك فئة تعتقد أن مؤسسات حقوق الإنسان هي جهات تنفيذية ويغيب عنها أنها جهات رقابية تعمل من أجل مراقبة الجهات الأخـرى ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة.

● وماذا عن بعض الرافضين للعمل الذي تؤديه مؤسسات حقوق الإنسان من منطلق أن حقوق الإنسان «مفهوم غربي مستورد»؟

ـ إذا كان هناك من يعتقد ذلك فهو مخطئ لأن حقوق الإنسان مفهوم إسلامي أصيل، فالعمل في هذا المجال يعد بمثابة حسبة بمفهومها الـواسـع، فهو أمر بمعروف ونهي عن منكر وإنفاذ للحديث الشريف «انْصُرْ أخاك ظالمًا أو مظْلُومًا»، فالشريعة الإسلامية أتت بحفظ حقوق الإنسان قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام وقبل أن يصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحفظت هذه الشريعة الأنفس والأموال والأعراض وكانت المحافظة على الحقوق فيها بمثابة وازع ديني يرتقي إلى العبادة، ومع ذلك فإن الالتزام بتطبيق ما تضمنته هذه الشريعة من مبادئ تحمي حقوق الإنسان في مجتمعاتنا لحقه الكثير من النقص والتقصير بل والتجاوز في بعض الأحيان، ورغم وضوح هذه الحقوق والتركيز على أهميتها في المجتمع المسلم فإن هناك عدة عوامل أسهمت في عدم ظهور وحماية هذه الحقوق بالصورة المؤسسية المعاصرة ومنها:

أن الكتابات المعاصرة المتعلقة بمفهوم حقوق الإنسان في الإسلام، رغم كثرتها، تتسم بالطابع الخطابي الاستعراضي. بينما الحاجة تدعو إلى القيام بدراسة علمية عملية تخص هذه الحقوق وتحدد حدودها وتبين العقاب الخاص بانتهاكها، وتضع وسائل محددة لحمايتها.

المكلف بحماية حقوق الإنسان في الإسلام ورعايتها ليس فقط الحكومات، وإنما هو واجب فردي على كل مسلم ومسلمة، فهو جزء من تعاليم الدين السامية.

غياب المؤسسات والجمعيات والهيئات المتخصصة في موضوع حقوق الإنسان في الماضي جعل الاهتمام بهذه الحقوق يبقى محدودا.

دخول هذه الحقوق بالكامل في إطار قواعد قانونية يناط تطبيقها بالقضاء كالحق في الحياة والأمن، إلخ، مما أدى إلى عدم الشعور بالحاجة إلى وجـود تنظيمات متخصصة في حقوق الإنسان.

ولكن اتساع رقعة الدولة وتعقد وتشعب العلاقات التي تتم بداخلها مع تكاثر عدد السكان، جعل وجود جمعيات وهيئات لحقوق الإنسان تتركز مهمتها في مراقبة حقوق الإنسان التي نص عليها الإسلام وحمايتها، مسألة ضرورية ووسيلة فعالة من ضمن وسائل مراعاة هذه الحقوق التي تشكل قيما سامية من قيم الإسلام. ولا شك انه يقع على عاتق الحكومات إيجاد الوسائل الفعالة لحماية هذه الحقوق، بما في ذلك تشجيع قيام الجمعيات والهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ومن هنا تدعو الحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان من منظور إسلامي والعمل على نشر ثقافتها داخل مجتمعنا وفي علاقتنا مع الغير.

● بالنظر إلى موضوع الموارد المالية للجمعية، هل تتلقون أي دعم من الدولة للقيام بمهمتكم؟ وهل تؤثر مسألة الدعم المادي لكم أيا كان مصدرها على توجهاتكم في الجمعية واستقلالية العمل فيها؟

ـ الجمعية لا تتلقى أي دعم مالي في الوقت الراهن سوى التبرع الذي حصلت عليه من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد (رحمه الله) عند إنشائها قبل نحو خمس سنوات وبالتأكيد فأي دعم مالي لن يكون له أي تأثير على استقلالية عمل الجمعية، فالجمعية تضع توجهاتها وسياستها وتعبر عن آرائها ومطالبها باستقلالية تامة.

● زار جمعية حقوق الإنسان خلال الفترة الماضية وزراء وسفراء وممثلون كثر عن السفارات الأجنبية الموجودة في السعودية، هل عُرض عليكم تقديم أي دعم مادي؟

ـ عندما تـزور مثل هذه الشخصيات الجمعية فالحديث يدور حول حقوق الإنسان وأنشطة الجمعية واختلاف مفهوم حقوق الإنسان في المنظور الإسلامي عنه في المفهوم الغربي وبعض القضايا الحقوقية الأخرى، أما الدعم المالي من الخارج فهو مرفوض من قِبل الجمعية.

● يلاحظ أن هناك اهتماما أجنبيا متنامياً بالدور الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ما الأسباب في رأيكم؟

ـ قد يكون السبب هو حداثة مؤسسات المجتمع المدني في السعودية وبالأخص في مجال حقوق الإنسان، كما كان لمصداقية وحيادية وشفافية ما يصدر من الجمعية من تقارير ومواقف دور هام في حدوث ذلك.

● هل تضغط بعض السفارات الأجنبية عليكم، لإثارة بعض الموضوعات التي ترى بأنها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان في السعودية؟

ـ لا يوجد ضغط من أي نوع، والجمعية لا تقبل أن تقوم بهذا الدور.

● يثار بين حين وآخر موضوع الأقليات المذهبية في السعودية، التي يعتقد البعض أنها لم تستوفِ كامل حقوقها، كيف تنظرون إلى هذا الملف؟ وما الخطوات التي اتخذتموها في هذا الجانب؟

ـ الجمعية مع حصول جميع المواطنين على كامل حقوقهم دون تمييز، ولكن على الجميع أيضا اتباع الطرق القانونية للحصول على تلك الحقوق، والجمعية تسعى لنشر ثقافة الحوار بين الجميع كما أراده خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وسوف تستمر الجمعية في العمل من أجل ضمان

اسم المصدر: الشرق الاوسط

التاريـــخ: 01-08-2009 رقم العـدد: 11204 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 37 رقم القصاصة: 3

تمتع جميع المواطنين بحقوقهم التي كفلتها لهم القواعد الشرعية والأنظمة السارية.

● استمرارا في موضوع الأقليات، لا يزال ملف «البدون» أحد أهم الملفات التي تنتظر التدخل؟ ماذا تم بشأن أوضاعهم؟ وهل تلقيتم وعودا بتسوية أوضاع تلك الفئة؟

ـ موضوع عدم حمل بعض الأشخاص أوراقا ثبوتية أو حملهم أوراقا لا تمكنهم من التمتع بكامل حقوقهم ما زال أحد الملفات المفتوحة لدى الجمعية، فعلى الرغم من صدور أوامر سامية بمعالجة أوضاع هذه الفئة فإننا ما زلنا نلاحظ أن هناك بطئا شديدا من قِبل بعض الجهات التنفيذية في إنهاء هذا الملف، ففضلا عن أن بقاء هؤلاء على وضعهم الراهن فيه انتهاك لحقوقهم وحقوق أبنائهم وأسرهم من حيث حرمانهم من الحق في العمل والتعليم والعلاج والتنقل والاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية، فإن هناك إشكالية أخرى تتمثل في تكاثر أعداد هؤلاء مما قد يجعل إمكانية حل مشكلتهم مع الزمن أمرا بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من مخاطر أمنية واجتماعية وسياسية.

وقد أثير هذا الموضوع خلال اللقاء مع الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وقد وجه وكيل الوزارة بمتابعته مع الجمعية. وما زلنا نأمل أن يتم إنهاء هذا الملف عل وجه السرعة.

● كيف تقيّمون ما قامت به الدولة من تنظيمات لتعزيز حقوق العمال الأجانب؟

ـ كان هناك تحديث لنظام العمل وهناك مشروع للائحة خدم المنازل ومَن في حكمهم تم الموافقة عليها من قِبل مجلس الشورى كما صدر مؤخرا نظام منع الاتجار بالبشر ونأمل أن يكون هناك تحديث لنظام الإقامة، ولذلك فهناك جهود كبيرة تُبذل في هذا المجال ولكن ما زال الوضع يحتاج إلى كثير من الأمور على مستوى التطبيق والممارسة. ومن أجل الإسهام في تحسين ذلك قامت الجمعية بعمل دراسة حول «إلغاء أحكام الكفالة وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد»، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تصحيح العلاقة بين العمال وأرباب العمل من خلال إلغاء أحكام الكفالة وتنظيم العلاقة بين العامل الوافد ورب العمل على أساس عقد العمل وحصر الإجراءات الإدارية بين الدولة والعامل الذي لدية عقد عمل ساري المفعول دون تدخل من الكفيل مع مراعاة المحافظة على حقوق جميع الأطراف، العامل وصاحب العمل والدولة والمجتمع، من خلال ما تضمنته الدراسة من توصيات، من بينها التأمين.

● أحد الحقوق التي كفلتها الدولة لمواطنيها، الحق في العمل، كيف تقيمون وفاء الحكومة بهذا الحق في ظل تزايد نسبة البطالة، وخصوصا في صفوف السعوديات؟

ـ الدولة حريصة على توفير فرص العمل للمواطنين والمواطنات ويعكس ذلك نهج وزارة العمل لفرض نظام السعودة على القطاع الخاص ومن خلال السعي لتوفير فرص عمل جديدة لكلا الجنسين، ولكن اعتقد أن على طالبي العمل بذل جهود مضاعفة من أجل الرفع من مستواهم المهني لكي يستطيعوا الحصول على وظائف في القطاع الخاص، كما ينبغي على الجهات الحكومية أن تأخذ في الاعتبار عند تخطيطها لمشروعاتها موضوع عدد الوظائف التي سوف توفرها تلك المشروعات للمواطنين ومراقبة التزام المقاولين بتوظيفهم.

وقد تدعو الحاجة إلى دعم الدولة أو مشاركتها في إنشاء شركات عملاقة تعمل في مجال البناء والمقاولات والصيانة على مستوى المملكة واشتراط نسبة سعودة تدرجية، فمثل هذه الأنشطة سوف تستقطب أعدادا كبيرة من السعوديين طالبي العمل الذين يرفضون العمل حاليا في مثل هذه المجالات بسبب الطابع الفردي لها بينما سيتغير الأمر عندما تمارس في ظل شركات كبيرة تدعمها الدولة أو تشارك في رأسمالها. كما أن سَنّ أنظمة للعمل عن بُعد وتسهيل إجراءاته ستدعم عمل النساء من منازلهن.

● ماذا عن الحق في توفير المسكن للمواطن؟ وهل لديكم نسب معينة حول من لا يملكون مسكنا خاصا في السعودية؟

ـ بالتأكيد أن السكن الملائم هو حق للجميع وهو أمر في غاية الأهمية، وقد ناقشنا هذه القضية في ندوة خُصصت لموضوع الحق في السكن شارك فيها ممثلون من الهيئة العامة للإسكان والجمعية السعودية لعلوم العقار ومؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي، وقد خلصت هذه الندوة إلى جملة من التوصيات رفعتها الجمعية إلى المقام السامي.

وبالنسبة إلى الإسكان فإنه وفقا لبيانات الضمان الاجتماعي، تبين أنه من بين الـ696055 مستفيدا من الضمان الاجتماعي، هناك ما يقارب 353483 مستفيدا من الضمان الاجتماعي هم في حاجة إلى سكن، ممثلين 50,7% من إجمالي المستفيدين من الضمان الاجتماعي وحسب ما ذُكر في خطة التنمية الثامنة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط فإن نسبة متوسط تكلفة إيجار المسكن قد ارتفعت إلى متوسط دخل الأسرة في المملكة من 26% خلال خطة التنمية السادسة إلى 30% خلال خطة التنمية السابعة، وفي المقابل انخفضت نسبة ملكية المساكن خلال الوقت نفسه من 65% إلى 55% نتيجة محدودية فرص التمويل العقاري، وعدم مواكبة قروض صندوق التنمية العقارية للطلب المتزايد عليها خلال السنوات الأخيرة.

ويقدر الطلب التراكمي على المساكن بنهاية خطة التنمية السابعة، الذي عجزت السوق العقارية عن تلبيته، بنحو 270 ألف مسكن، وتتراوح نسبة المساكن الشاغرة بين 12) و15% من إجمالي المساكن، وهي نسبة عالية نسبيا مقارنة بالمعدلات الطبيعية التي تتراوح عادة بين 3% و5%، مما يدل على أن المعروض من المساكن يقع خارج نطاق القدرة الشرائية لفئات ليست قليلة من السكان.

ولا شك أن الحاجة تدعو إلى تسهيل مهمة الهيئة العامة للإسكان والتعاون معها من قِبل إمارات المناطق وأماناتها وبلدياتها لتمكينها من القيام بالإيفاء بما يتطلبه تنظيمها لما في ذلك من أهمية لتوفير المساكن والأراضي المناسبة للبناء وإيصال الخدمات إليها لتسهيل أمر الحق في السكن، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر في الوضع القائم حاليا في ما يتعلق بموضوع التمويل العقاري.

● بشكل عام، ما نظرتكم إلى مشكلة الفقر، والتي تعتبر التحدي الأول عالميا في مجال حقوق الإنسان؟

ـ بعد التوجيهات السامية للنظر في مشكلة الفقر في السعودية، خلال السنوات الأخيرة الماضية، تم إنشاء مؤسسات وجهات تُعنى بمعالجة مشكلة الفقر، لكن لا يزال التركيز الرئيسي على البنية المؤسساتية لتلك الجهات، وما زال المستفيد النهائي الوصول إليه محدود، فلا بد أن يكون هناك حصر لأعداد الفقراء، ومن ثم تشخيص المشكلة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور المشكلة، هل هي عدم وجود الوظيفة، أم عدم الرغبة في العمل من البعض، أم لأن شريحة الفقراء غير مهيأة للعمل لتجاوز بعضهم سن العمل، لأن هناك شرائح حينما تصل إلى سن معينة لا يتاح لها العمل، كما أن الضمان الاجتماعي لا يشملها. وبالتالي فالحاجة قائمة إلى التركيز على وسائل لمعالجة أوضاع الأسرة الفقيرة ومساعدتها على العيش الكريم.

يجب أن تكون الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الفقر، سريعة وآنيّة، فإجراء الدراسات ثم محاولة الانتظار أو عدم التطبيق الفوري، يؤدي إلى تفاقم المشكلة، ما زلنا نتلقى الكثير من الشكاوى تتعلق بأسر غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات العيش الكريم لأبنائها، ونحن نشيد بالمسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية في مسألة التجاوب مع مخاطبات الجمعية للنظر في أوضاع بعض الأسر، وتحديدا تلك التي لا تنطبق عليها شروط الضمان الاجتماعي.

هناك مساعدات وقتية، ولكن المهم أن يكون هناك حلول دائمة ومستمرة.

نحن نؤكد على ضرورة أن يكون هناك مراقبة على أداء الجهات المعنية بمكافحة مشكلة الفقر.

● بالانتقال إلى موضوع البيئة، كيف تقيمون الوضع البيئي في السعودية، لا سيما مع ورود تقارير دولية تفيد أن السعودية تقع ضمن أكثر الدول المصدرة للملوثات الهواء، وأقلها تقدما في التنظيم والعمل البيئي الوطني؟

ـ هذا الملف يحتاج إلى جهود كبيرة وتعاون من الجميع من أجل التقليل من المخاطر البيئية التي بدأت تظهر سلبياتها، والجمعية لديها اهتمام بهذا الملف، وهناك بعض الندوات التي أقامتها وسوف تقيمها خلال الأشهر القادمة كما أن هناك دراسة تجريها الجمعية حاليا بشأن الحق في العيش في بيئة سليمة ممولة من الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية «سدكو» نأمل أن تساعد في إيجاد بعض الحلول إلى هذه المشكلة. وما زلنا نلمس عدم اهتمام بعض الجهات بموضوع حماية البيئة رغم وجود نظام في المملكة لحمايتها ورغم التأثيرات السلبية التي بدأت تظهر على السطح.

● وكيف تقيمون الجهود الحكومية الخاصة بإزالة مخلفات حرب الخليج الثانية؟

ـ هناك جهود تُبذل في هذا المجال ولكن ما زلنا نتلقى بعض الشكاوى بسبب هذه المخلفات التي ينبغي على الجهات المعنية العمل إيجاد حلول لها.

● في ما يخص ملف المحاكمات التي جرت بحق المتهمين على خلفية الأعمال الإرهابية، كيف تنظرون إليها؟ وهل من ملاحظات رصدتموها على سير تلك المحاكمات؟

ـ الجمعية رحبت ببدء هذه المحاكمات وتأمل استكمالها وأن تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة بحيث يتم عقاب من ثبتت إدانته ويطلق سراح من ثبتت براءته ويلاحظ أن الأحكام القضائية الابتدائية التي صدرت حتى الآن كانت متنوعة وكان منها أحكام بالبراءة، وهذا مؤشر على أنه تم أخذ جوانب وملابسات القضية كافة في الاعتبار.

● هل تتابعون قضايا سجناء رأي في السعودية؟

ـ الجمعية تتابع قضايا جميع السجناء وتصنيف هل هم سجناء رأي من عدمه يختلف من جهة إلى أخرى.

● كيف تقيّمون وضع الحريات الصحافية هنا؟ هل هو في تحسن أم تقهقر؟

ـ نعتقد أن سقف الحرية قد ارتفع كثيرا في الصحافة ووسائل الإعلام السعودية الأخرى، ولكن هذه الحرية تختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى، ولذلك نعتقد أن المشكلة تكمن في بعض رؤساء التحرير أكثر من تعلقها بالسلطة، ولهذا وُجد مثل هذا التباين في مستوى الحرية والتعاطي الشفاف مع القضايا بين وسائل الإعلام المختلفة.

● كيف تنظرون إلى التقارير التي تصدر من بعض المنظمات الدولية، وهل هي حقيقية، أم مبالغ فيها؟

ـ في ما يتعلق بالتقارير التي تصدر من بعض المنظمات الدولية أو من وزارات الخارجية في بعض الدول، يمكن الاستفادة مما ورد فيها من عناصر، بحيث يمكن تطوير ما يمكن الحديث عنه إذا كان صادقا، أو تلافيه أو تجنب ما قد يكون فيه من تجاوزات أو انتهاكات.

غير أن الملاحظ على أغلب هذه التقارير أنها تتضمن مبالغات، وتضخيم للحالات الفردية، وتكرار لها على أكثر من تقرير، ومن ثم تبدأ مصداقية مثل هذه التقارير بالانخفاض. نحن نتساءل أحيانا

اسم المصدر: الشرق الاوسط

التاريـــخ: 01-08-2009 رقم العـدد: 11204 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 37 رقم القصاصة: 4

ما فائدة هذه التقارير، إذا كان معدو هذه التقارير سواء كانوا في منظمات دولية أو في جهات حكومية دولية، يهدفون عبر هذه التقارير إلى إفـادة المجتمعات البشرية للدول المعنية بهذه التقارير، وتقديم نصائح لحكومات هذه الدول، يفترض أن يركز على الفائدة المرجوة والتي لا تتحقق إلا بالموضوعية والشفافية والتوازن بين الإيجابيات والسلبيات.

ولكن إذا كان هدف هذه التقارير هو الانتقاد والتشهير، فأعتقد أن الفائدة المرجوة من وراء هذه التقارير لن تكون جيدة، بل سيكون لها آثار سلبية في أحيان كثيرة، وحتى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان العاملة في تلك الدول قد تتأثر سلبا في مثل هذه التقارير إذا لم تكن تتمتع بالموضوعية والتوازن.

نحن في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مع دراسة مثل هذه التقارير، والاطلاع عليها بتعمق، وما وُجد منها صحيحا يمكن العمل من أجل تعديله إذا تضمن بعض التجاوزات، أما إذا كان ما ورد في التقارير مبالغا فيه، ولا ينسجم مع البيئة الثقافية والموروث الاجتماعي وأحكام الشريعة الإسلامية، لأن هناك بعض الانتقادات تركز على الجوانب الشرعية، وأي أمر يحكمها نص مصدره إلهي، غير قابل للتفاوض أو النقاش فيه، ونحن نركز في لقاءاتنا مع الوفود الأجنبية سواء داخل الجمعية أو خارجها على إيضاح هذا الأمر، لأخذه في عين الاعتبار، بحيث يجب أن يكون هناك فهم أفضل للبيئة الإسلامية وعادات وتقاليد المجتمع السعودي، وبالتالي يُعمل في مرحلة إعداد مثل هذه التقارير حساب لهذه العناصر، أما أن يكون هناك حديث عن إلغاء عقوبة الإعدام دون معرفة القواعد الشرعية التي تحكمها أو أن يكون هناك حديث عن إتاحة الحرية دون قيود دون معرفة الأحكام التي تضبطها، كل هذا أمور غير مجدية.

● وكيف رأيتم التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية فيما يتعلق بالسعودية؟

ـ لقد تضمن التقرير بعض العناصر التي أشـاروا فيها إلى تقدم السعودية في مجال حقوق الإنسان، لكن كان هناك تركيز على بعض الجوانب التي قد يكون فيها عدم معرفة دقيقة بحيثيات الأمور، ولعل بعض التركيز كان على محاكمة السجناء الأمنيين، ونحن في الجمعية الوطنية طالبنا بإحالة هؤلاء إلى المحاكمة، وكان هناك توجه من الجهات المسؤولة عن هذا الموضوع للإحالة إلى المحاكمة، ولكن كان هناك كثير من العوائق التي حلّت بالأخير وتم بدء المحاكمات.

ومن خلال رصدنا للأحكام التي أصـدرهـا القضاء على المتهمين في القضايا الأمنية، رأينا أنها كانت أحكاما متنوعة، ومنها أحكام بالبراءة، وهذا يشير إلى أن كل قضية دُرست بعناية.

وهـنـاك أهمية قصوى للتوفيق بين معيارين قد يصعب التوفيق بينهما: المحافظة على الأمـن، والمحافظة على مبادئ حقوق الإنسان. ولكن أعتقد أن وزارة الداخلية والمسؤولين فيها بذلوا جهدا للتوفيق بين هذين المعيارين، ونأمل أن تتضاعف الجهود في هذا المجال وتستمر.

وما زلنا نقول إن المحاكمة العلنية تحقق الكثير من الفوائد، على الأقل تبرز للآخرين الذين يتهمون أن مثل هذه الأحكام قد تصدر في غرف مغلقة، بأن هذا الأمر غير حقيقي وأن هناك محاكمات عادلة وشفافة أمام الجميع، يعاقب فيها من تثبت إدانته، ويبرّأ فيه من لم تثبت إدانته.

● هناك سعوديون يتعرضون لاعتقالات في عدة دول. هل تتابعون قضايا مثل هذا النوع؟ وأين؟

ـ الجمعية تتابع قضية أي سعودي يكون معتقلا أو مسجونا في الخارج، سواء تلك التي يتم رصدها عبر وسائل الإعلام، أو عبر التظلمات التي تصل من أهاليهم للجمعية، فهناك متابعة لسجناء في سورية والأردن والعراق ولبنان والكويت والإمـارات، وكان في فرنسا سابقا، ولا نزال متابعين لقضية ما تبقى من المعتقلين في غوانتانامو، ونثير هذا الأمر مع المسؤولين الأميركيين الذين يزورون السعودية والجمعية.

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (تصوير: عبد الله عتيق)